معالي السيد المهندس / إبراهيم محمود العربي
رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

الموضوع : في شأن قرار البنك المركزي بوقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الاستيرادية و العمل بالاعتمادات المستندية فقط , حيث صدر القرار دون قياس مدي تأثيرة علي حركة التجارة الخارجية تصديرا و إستيرادا و علي الصناعة و علي الاستثمار و الاسواق الداخلية و مدي تأثيرة علي المواطن البسيط في مصر.

إن العلاقة بين المستورد المصري و المصدر الاجنبي هي علاقة خاصة خلال السنوات الطويلة تنظمها ثوابت هامة مثل السمعة الطيبة و الإئتمان الكبير نتيجة الالتزام بالسداد خلال سنوات طويلة و ذلك يؤدى الي سماح المصدر الاجنبي بتسهيلات إئتمانية كبيرة منخفضة التكلفة و تعاقدات ضخمة لمدد طويلة , فإن التدخلات الحكومية قد تفسد هذة المزايا بين المستورد المصري و المصدر الاجنبي و هذه الامتيازات الهامة تصب في النهاية لمصلحة الاقتصاد القومي ,

و فيما يلي ترصد الشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بعض النتائج السلبية الهامة التي ستنتج عن هذا القرار :

1- التهريب , حيث أن فرض قيود علي الاستيراد دائما يؤدى الي تفشي ظاهرة التهريب لان ندرة البضاعة بالاسواق و إرتفاع سعرها سيؤدى الي ظهور فئة ضالة من المهربين و الذى يساعدهم بعض المنحرفين من القائمين علي التنفيذ و ذلك يؤدى الي :
* ضياع إيرادات الجمارك علي الدولة . * ضياع إيرادات الضرائب علي الدولة .
* عمل مخصصات مالية ضخمة لجهاز شرطة التهريب لملاحقة المهربين و المنحرفين .

2- دخول قطاعات جديدة الي السوق لمن لديهم **فوائض مالية غير نظيفة** للدخول في عملية الاستيراد مهما كانت النتيجة ربح أو خسارة و ذلك لعمل تنظيف لهذة الاموال و تكون النتيجة خروج التجار و الصناع التقليديين صغار أو متوسطي الحجم ممن ليس لديهم المال الكافي للقيام بعملية الاستيراد التقليدية لعدم تمكنهم من السداد المقدم بكامل القيمة .

3- إرتفاع أسعار السلع بنسبة كبيرة نتيجة ندرة البضائع بالاسواق و ذلك بسبب عدم إستطاعة قطاعات المستوردين و الصناع التقليديين علي تغطية الاعتمادات المستندية بنسبة 100% .

4- الاحتكار نتيجة تحكم قلة من المستوردين و الصناع لديهم الفوائض المالية الكبيرة و خروج عدد كبير من المستوردين و الصناع متوسطي و صغيري الحجم من الاسواق لعدم تمكنهم من تغطية الاعتمادات المستندية بنسبة 100% و خاصة الاتفاق علي برامج الشحن الكبيرة و التعاقدات طويلة الاجل .

5- **المعاملة بالمثل من الدول الاخري** التي ستتأثر بهذا القرار حيث لا يجوز أن تأخذ الحكومة إجراءات تعسفية للاستيراد من تلك الدول نتيجة صدور هذا القرار بتغطية الاعتمادات المستندية بنسبة 100% , و بالتالي ستقل نسبة الاستيراد من هذة الدول و ينتج عن ذلك قيام تلك الدول بإتخاذ نفس الاجراءات مع صادراتنا الزراعية و الصناعية و غيرها .

6- لم يحدد القرار **طرق التعامل مع دول الكوارث** أو التي لديها مشاكل مثل السودان و العراق و لبنان و سوريا و التي لديها حظر مصرفي من أمريكا و دول العالم لا تستطيع معه البنوك السوريه من التحويل لها أو اليها بالعملة الاجنبية أو فتح إعتمادات مستندية منها ولها , علما بأن حجم واردتنا و صادراتنا لدولة سوريا و الدول الاخري كبير و السوق في حاجة لهذة البضائع .

7- تسريح العمالة و الموظفين نتيجة خروج كثير من المستوردين و أصحاب البضائع متوسطي و صغار الحجم من السوق و هم يمثلون عدد كبير جدا و لديهم موظفين و عمال باعداد ضخمة .

8- ضعف الميزه التنافسية للصادرات الصناعية و الزراعية المصرية التي تعتمد في إنتاجها بنسبة كبيرة علي إستيراد الخامات و السلع الوسيطة و الالات و المعدات و قطع الغيار نتيجة إرتفاع تكلفة التمويل للقروض التي ستستخدم في تغطية الاعتمادات المستندية في إستيراد هذه المستلزمات الهامة للانتاج و أيضا الارضيات و الغرامات التي يتكلفها المستورد و المصنع نتيجة إنهاء الاجراءات و الموافقات و عمل الائتمان اللازم للاعتماد المستندي وأيضا تأخر وصول المستندات بما يعارض مبدأ الدولة في تقليل زمن الافراج للشحنات الواردة .

9- إرتفاع أسعار السلع المصرية البديلة للسلع المستوردة و ذلك نتيجة لانخفاض الكميات المستوردة بسبب هذا القرار نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلي عليها لعدم وجود سلع مستورده بديلة , مما يؤدى الي زيادة تكلفة التصدير للسلع المصرية نتيجة إرتفاع أسعارها و فقد الميزه التنافسية للصادرات المصرية في الاسواق المختلفة و دخول دول أخري مصدرة لنفس المنتجات لهذة الاسواق المستوردة ليفقد المصدر المصري هذة الاسواق .

10- ضياع فرص التمويل الناتجة عن تسهيلات الموردين الاجانب ذات التكلفة المنخفضة التي يعطيها المصدر الاجنبي للمستورد المصري في صورة تأجيل سداد قيمة البضائع لأجال بعيدة لحسن السمعة و أيضا ضياع فرصة التعويض للبضائع الواردة التالفة أو الناقصة من الفواتير المقدمة من المصدر الاجنبي بقيمة التالف أو الناقص في البضائع بسبب سداد قيمة الاعتمادات المستندية بنسبة 100% مقدما .

11- إرتفاع أسعار العملات الاجنبية من اليورو أو الدولار و غيرهم نتيجة كثرة الطلب عليهم لكل المستوردين و المصانع في وقت واحد .

12- **الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص** نتيجة أن القرار إختص بإعفاء الشركات الاجنبية و فروعها من الالتزام بتغطية الاعتمادات المستندية بنسبة 100% مثل باقي الشركات و المصانع المصرية التي ستفقد فرصتها في المنافسة داخل و خارج مصر نتيجة فتح الاعتمادات المستندية بما تسببه من زيادة تكلفة التمويل و نفقات إستخراج الاعتماد المستندى و الارضيات و الغرامات التي يتكلفها المستورد و المصنع المصري نتيجة تأخير البضائع لحين إنهاء إجراءات الاعتماد المستندي ووصول المستندات .

نري ضرورة قيام البنك المركزي الغاء القرار أو إيقافة لمزيد من الدراسة خوفا من حدوث ردود فعل خطيرة للمعاملات التجارية و الصناعية المصرية في داخل مصر و في خارجها مع الموردين و المصدرين الاجانب و حكومات دول العالم تفاديا للتأثير السلبي للقرار علي الاقتصاد المصري و الاستثمار .

و أيضا إن وقف القرار سيكون إحتراما و إستجابة لنداءات كل منظمات الاعمال من الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية و إتحاد الصناعات المصرية و جمعيات رجال الاعمال و غيرهم ممن يمثلون عماد الاقتصاد القومي المصري , و أيضا إستجابة لطلبات الإحاطة المقدمة من نواب الشعب في مجلس النواب و أيضا إستجابة لاعتراض الدول الاخري تحفظا علي هذا القرار .

محمد عبد المجيد رستم
الامين العام للشعبة العامة للمستوردين
بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

محمد مصطفي النجار
رئيس الشعبة العامة للمستوردين
بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية